ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

17 ديسمبر 2024

أسبوع ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي، والإعلان عن الطروحات

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه
دعاء عبد المنعم

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

16 معلومة مصورة

17 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

17 ارتفاع الاحتياطي النقدي المصري: دلالات اقتصادية وآثار مستقبلية»

24 ضغوط بيعية... لماذا هوت قيمة الجنيه المصري لأكثر من 50 جنيهًا للدولار؟

29 بين الثروة والدمار: هل يحدد النفط مصير سوريا؟

تقديم

أهلاً بكم في عدد جديد من النشرة الاقتصادية الاسبوعية، محليًا، ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي إلى 46.95 مليار دولار بنهاية نوفمبر 2024، وانخفاض التضخم في مصر، مع اقتراب موعد الاتفاق مع صندوق النقد، وعلى الصعيد العالمي، أسعار النفط ترتفع 6% في أسبوع وسط تصاعد مخاوف نقص الإمدادات.

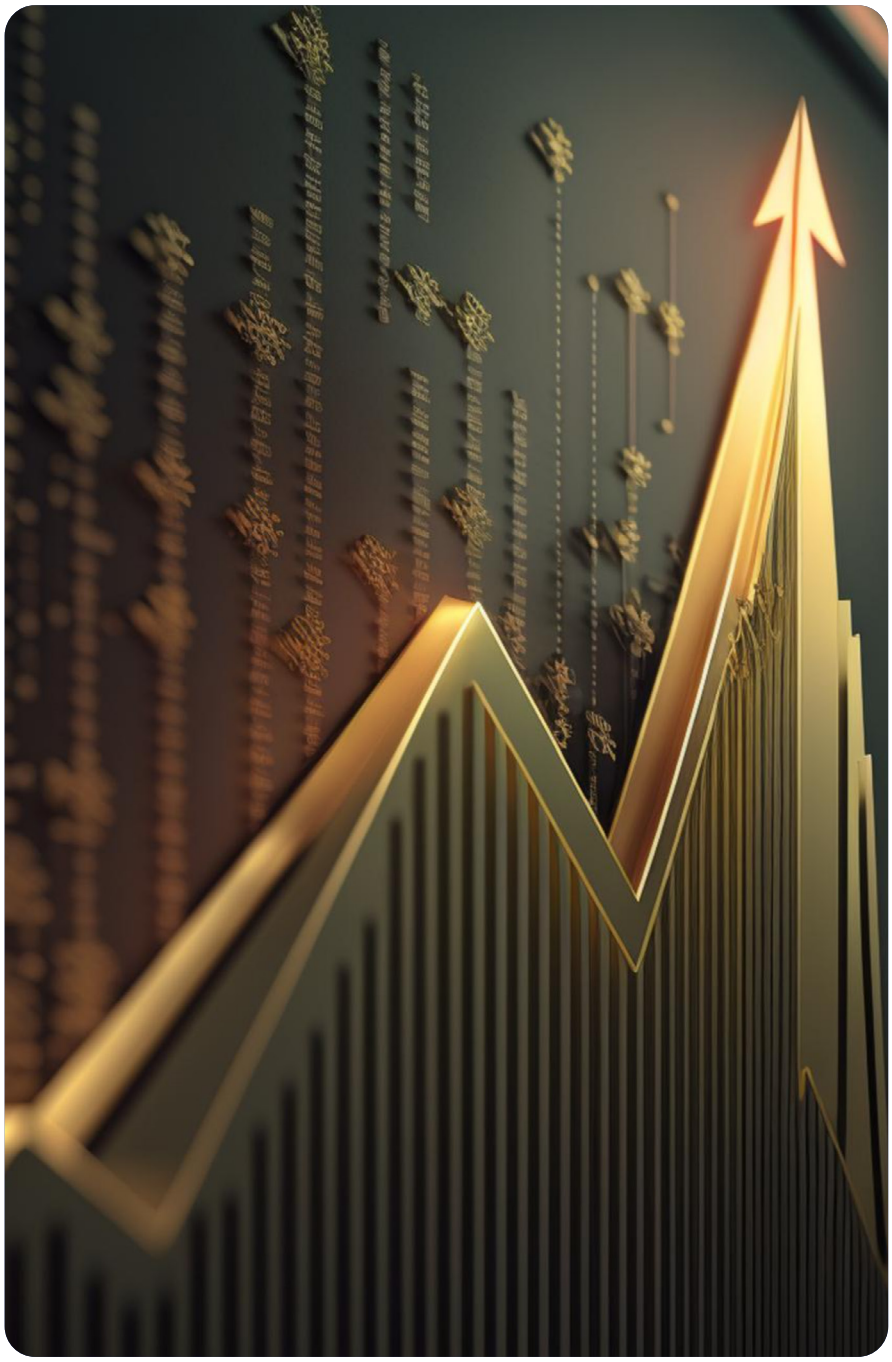

أبرز قضايا الأسبوع

محليًا

سياسة نقدية ومالية

- **مصر تستعد لطرح (10 شركات) في 2025**

يستعد الاقتصاد المصري لقفزة نوعية بفضل خطة طموحة لطرح 10 شركات جديدة بالبورصة في عام 2025. تشمل هذه الشركات أسماء بارزة في قطاعات حيوية مثل البنوك والطاقة والصناعات الدوائية. وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود الحكومة لتنويع الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. الطروحات تشمل قطاعات متعددة: إذ تتضمن نسب من كل من بنك «المصرف المتحد والقاهرة والإسكندرية»، وبشركات مملوكة للدولة وهي: «محطة رياح جبل الزيت»، و«شركة الأمل الشريف للبلاستيك»، وشركتي «مصر وسيد للصناعات الدوائية»، إلى جانب طرح شركتي «وطنية وصافي» التابعتين للقوات المسلحة منتصف العام القادم، ويعقبهما شركتي «سايلو وتشيل أوت» بنهاية العام المقبل، وذلك في إطار الالتزام بتنفيذ وثيقة «سياسة ملكية الدولة».

- **«غولدمان ساكس» يتوقع انتعاش الجنيه المصري في أوائل 2025**

يُتوقع أن يرتفع الجنيه المصري في أوائل 2025 مع انحسار سلسلة من تدفقات المحافظ الموسمية، بعدما تخطى حاجز 50

جنيهاً أمام الدولار ليصل إلى مستوى قياسي منخفض الأسبوع الحالي، وفق مجموعة «غولدمان ساكس». حيث إن الدافع وراء الانخفاض في ديسمبر كان «الارتفاع الكبير» في عمليات استرداد أذون الخزانة قصيرة الأجل التي أُصدرت في وقت سابق من هذا العام، مع اختيار المستثمرين لجني الأرباح في نهاية السنة.

- **انخفاض معدل التضخم في مصر خلال شهر نوفمبر ليسجل 25% مقارنة بـ 26.3% في أكتوبر**

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية سجل 25.0% لشهر نوفمبر 2024 مقابل 26.3% لشهر أكتوبر 2024، وبلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لإجمالي الجمهورية (239.8) نقطة لشهر نوفمبر 2024 مسجلاً بذلك انخفاض قدره (-0.1%) في شهر نوفمبر 2024 مقابل نحو (1.5 %) في شهر أكتوبر 2024، وسجل معدل التغير الشهري في الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين، الذي يعده البنك المركزي، 0.4% في نوفمبر 2024 مقابل 1.0% في نوفمبر 2023 و1.3% في أكتوبر 2024. وعلى أساس سنوي، سجل معدل التضخم الأساسي 23.7% في نوفمبر 2024 مقابل 24.4% في أكتوبر 2024.

- **ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي إلى 46.95 مليار دولار بنهاية نوفمبر 2024**

أعلن البنك المركزي المصري ارتفاع صافي احتياطي النقد الأجنبي إلى 46.952.1 مليار دولار بنهاية نوفمبر 2024، مقارنة بحوالي

46.942 مليار دولار بنهاية أكتوبر الماضي. ووفقًا للبنك المركزي، سجلت أرصدة الذهب المدرجة في الاحتياطي النقدي لديه ارتفاعًا لتصل إلى 11.14 مليار دولار بنهاية أكتوبر، مقارنة بنحو 10.723 مليار دولار في سبتمبر 2024، أي بنمو يقدر بـ417 مليون دولار. ويواصل الاحتياطي النقدي للبلاد الارتفاع على مدار الأشهر الماضية، بحسب البيانات الرسمية، ما يدعم وفرة الدولار والعملة الصعبة بوجه عام، اللازمة لإتمام عمليات الاستيراد خاصة للسلع الأساسية والاستراتيجية.

- **مصر تقترب من الاتفاق مع صندوق النقد بشأن تأجيل المواعيد النهائية للإصلاحات الرئيسية**

تجري مصر محادثات مع صندوق النقد الدولي لتعديل الجداول الزمنية للإصلاحات الرئيسية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتي من المفترض أن تنتهي خلال الأسابيع المقبلة من شهر ديسمبر. ومن المتوقع وضع مصر على جدول أعمال المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قبل عطلة الكريسماس.

- **فيتش: الاستثمار الأجنبي المباشر يعطي دفعة لمصر والمغرب في 2025**

يُتوقع أن تستفيد مصر والمغرب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2025 مع تراجع ضغوط التمويل الخارجي، في حين لا تزال تونس في مواجهة تحديات كبيرة في ظل احتياجاتها التمويلية المرتفعة والتوقعات بعدم توصلها لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وفق تقرير حديث لوكالة التصنيف الائتماني «فيتش».

أخبار قطاعية

- **خطة لإعادة هيكلة 59 هيئة اقتصادية**

أكد الدكتور مصطفى مدبولي بالمؤتمر أنه سيتم الإبقاء على حوالي 28 هيئة عقب تطويرهم، وسيحدث دمج بعدد من الهيئات، بالإضافة إلى تصفية هيئة أو اثنتين، وسيتم تحويل بعض الهيئات لهيئات عامة. وذلك وفقًا لما انتهت إليه الدراسة التى أجرتها لجنة إصلاح وإعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية المملوكة للدولة .

- **طرح عدد 43 مصنعًا كاملة التجهيزات**

في خطوة هامة في تطوير الصناعة المصرية، طرح 43 مصنعًا جاهزًا للاستثمار، مع توفير تسهيلات مالية كبيرة للمستثمرين. كما تم توقيع بروتوكول تعاون لتعزيز الترويج للمدينة وجذب الاستثمارات. وذلك على هامش افتتاح المرحلة الثالثة من مدينة الجلود بالروبيكي، والتي تعد أول مدينة متخصصة في صناعة الجلود بالشرق الأوسط وأفريقيا.

- **الموافقة على تشكيل مجلس وطني للسياحة العلاجية**

يشير هذا الخبر إلى خطوة هامة نحو تطوير قطاع السياحة العلاجية في مصر. إنشاء مجلس وطني متخصص يعكس الاهتمام الحكومي الكبير بهذا القطاع ومن المتوقع أن يساهم المجلس في

وضع إطار تنظيمي واضح لقطاع السياحة العلاجية، مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات. كما يهدف المجلس إلى جذب المزيد من الاستثمارات إلى هذا القطاع الواعد، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الاقتصاد. ومن المتوقع أن يدعم المجلس تطوير البنية التحتية الصحية والسياحية اللازمة لتقديم خدمات علاجية عالية الجودة.

العلاقات الدولية

- **باستثمارات 50 مليون دولار.. تدشين حجر أساس مشروع شركة «هينيواي» الصينية في منطقة القنطرة غرب الصناعية**

شهدت منطقة القنطرة غرب الصناعية اليوم خطوة جديدة نحو تعزيز الصناعة المصرية، حيث تم تدشين حجر أساس مشروع ضخم لشركة هينيواي الصينية المتخصصة في تصنيع أمتعة السفر. ويأتي هذا المشروع، الذي يمتد على مساحة 120 ألف متر مربع، باستثمارات تصل إلى 50 مليون دولار أمريكي، ليوفر 3000 فرصة عمل للشباب المصري.

سيستخدم المصنع أحدث التقنيات في التصنيع، مما يساهم في إنتاج منتجات عالية الجودة تنافس في الأسواق العالمية. ومن المتوقع أن يساهم المشروع في زيادة الصادرات المصرية وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتعزيز مكانة مصر كمركز صناعي في المنطقة.

- **لقاء رئيس الوزراء المصري بوفد رجال الأعمال القطريين**

يمثل لقاء الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء المصري، بوفد رابطة رجال الأعمال القطريين خطوة مهمة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتسليط الضوء على فرص الاستثمار المتاحة في مصر. وقد أكد رئيس الوزراء على عمق العلاقات بين مصر وقطر، والتطلع إلى مزيد من التعاون في مختلف المجالات، خاصة الاقتصادية. وقد أشار رئيس الوزراء إلى الجهود المبذولة لتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين، مثل إصدار الرخصة الذهبية وتبسيط الإجراءات الضريبية. كما تم عرض مجموعة من الفرص الاستثمارية الواعدة في مصر، خاصة في القطاعات السياحية والعقارية.

إقليميًا

- **الصندوق السيادي السعودي يكمل الاستحواذ على 15% من مطار هيثرو**

أكمل «صندوق الاستثمارات العامة» السعودي استحواذه على حصة نسبتها 15% في شركة «أف جي بي توبكو»، الشركة القابضة لمطار هيثرو، وفقاً لما أعلنه الصندوق السيادي في بيان. كما استحوذت شركة «أدريان» الاستثمارية الخاصة على قرابة 22.6% من الشركة، في عملية استثمارية منفصلة.

- **عُمان تطرح حزمة ثالثة من أراضي مشروعات الهيدروجين الأخضر**

تواصل سلطنة عمان المضي قدماً في رؤيتها المستقبلية للهيدروجين الأخضر، مستهدفة أن تصبح مورداً عالمياً رئيسياً له، على الرغم من تأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع في دول أخرى، سواء المتعلقة بإنتاج أو استيراد هذا الوقود.

- **«منظمة ترمب» تخطط لإنشاء برجين في السعودية وسط طفرة العقارات**

تُخطط «منظمة ترمب» وشركة التطوير العقاري الفاخر «دار جلوبال» لإنشاء مشروعين عقاريين فاخرين جديدين في السعودية، ضمن مساعيهما للاستفادة من النمو السريع لسوق العقارات بالمملكة. أوضحت الشركتان في بيان، يوم الاثنين، أن المشروعين سيقامان في العاصمة الرياض، دون تقديم تفاصيل إضافية بشأنهما أو الجداول الزمنية المتوقعة. وتتعاون «منظمة ترمب» مع «دار جلوبال»، المدرجة في بورصة لندن، في عدة مشاريع بمنطقة الشرق الأوسط، ومن المقرر أن تطلق الشركتان هذا الأسبوع برجاً جديداً باسم «برج ترمب» في جدة التي تعد ثاني أكبر مدن السعودية.

عالميًا

- **أسعار النفط ترتفع 6% في أسبوع وسط تصاعد مخاوف نقص الإمدادات**

ارتفعت أسعار النفط مع التركيز على تزايد التوترات الجيوسياسية واحتمال فرض عقوبات على روسيا وإيران، في مقابل توقعات

بحدوث وفرة في المعروض العام المقبل. صعدت أسعار عقود خام غرب تكساس الوسيط الآجلة 1.8% لتتجاوز مستوى 71 دولاراً للبرميل، مسجلة مكاسب أسبوعية في حدود 6% وأعلى سعر إغلاق منذ 7 نوفمبر بعد ضربة جوية روسية على أوكرانيا مما أدى إلى زيادة المخاطر الجيوسياسية. وتخطي سعر تسوية مزيج برنت المرجعي العالمي مستوى 74 دولاراً.

- **«الطاقة الدولية»: فائض نفطي متوقع في 2025 رغم تأخير إمدادات «أوبك+»**

يُتوقع أن تواجه أسواق النفط العالمية وفرةً كبيرةً في المعروض خلال العام المقبل، رغم قرار تحالف «أوبك+» الأسبوع الماضي تأجيل زيادة الإمدادات، بحسب وكالة الطاقة الدولية. تتوقع الوكالة في تقريرها الشهري أن تشهد الأسواق العالمية وفرة في المعروض النفطي قدرها 1.4 مليون برميل يومياً إذا مضى التحالف قدماً في خططه لزيادة الإنتاج بدءاً من أبريل المقبل. حتى إذا ألغى «أوبك+» خطط زيادة الإنتاج المقررة للعام المقبل بالكامل، فسيظل هناك فائض يُقدّر بنحو 950 ألف برميل يومياً.

- **ألمانيا تلغي خطط دعم بـ350 مليون يورو لمشروعات الهيدروجين**

ألغت ألمانيا خططها لتخصيص 350 مليون يورو (368 مليون دولار) لدعم مشروعات الهيدروجين، ما يُعقد مساعيها لتحقيق أهداف التحول نحو الوقود النظيف. كان هذا التمويل جزءاً من برنامج «بنك الهيدروجين الأوروبي» الذي يتيح استخدام الإعانات الوطنية لدعم انطلاق صناعة الهيدروجين. إلا أن عدم توصل ألمانيا والمفوضية الأوروبية إلى اتفاق بشأن شروط التمويل سيؤدي إلى تحويل هذه الأموال إلى مشاريع خضراء أخرى، أو إعادتها مجدداً إلى الميزانية الفيدرالية.

- **الصين تعتزم دعم سوق العقارات عبر تطوير سياسات الأراضي والضرائب والمالية**

تعتزم الجهات التنظيمية في الصين تعزيز سوق العقارات من خلال تحسين السياسات المتعلقة باستخدام الأراضي والضرائب وغيرها من الإجراءات المالية، بحسب وكالة الأنباء الصينية «شينخوا». تواجه بكين تحدياً في وقف التراجع المستمر في قطاع العقارات على مدار سنوات، وهو ما يفاقم الضغوط الانكماشية التي تؤثر على الاقتصاد. يترقب المستثمرون مزيداً من دعم السياسة لتمكين الصين من تحقيق هدفها للنمو البالغ حوالي 5% هذا العام.

- **الأونكتاد: التجارة العالمية تتجه إلى بلوغ مستوى قياسي جديد**

يشير تقرير الأونكتاد إلى نمو قوي في التجارة العالمية خلال عام 2024، حيث من المتوقع أن يصل حجمها إلى مستوى قياسي جديد. هذا النمو مدفوع بشكل رئيسي بارتفاع تجارة الخدمات، على الرغم من تباطؤ نمو تجارة السلع مقارنة بالعام السابق.

فمن المتوقع أن يصل حجم التجارة العالمية إلى 33 تريليون دولار في عام 2024، بزيادة 3.3% عن العام السابق. وقد ساهمت تجارة الخدمات بشكل كبير في النمو، حيث ارتفعت بنسبة 7%، بينما ارتفعت تجارة السلع بنسبة 2% حيث قادت الاقتصادات المتقدمة النمو، بدعم من الطلب المستقر وتحسن ظروف العمل. في المقابل تعاني البلدان النامية من انخفاض في وارداتها وتراجع في تجارة الجنوب-الجنوب، وقد شهدت الصين والهند أداءً متفاوتًا، حيث حققت الصين نموًا في صادرات الخدمات، بينما سجلت الهند انخفاضًا في واردات وصادرات السلع. وأشار التقرير إلى تسجيل قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والملابس نموًا قويًا، بينما شهدت قطاعات أخرى مثل السيارات والطاقة انخفاضًا. وفيما يخص التوقعات المستقبلية فهي تظل آفاق التجارة في عام 2025 غير واضحة بسبب التغيرات المحتملة في السياسات الأمريكية.

- **منظمة الأغذية والزراعة: أسعار الغذاء العالمية تصل في نوفمبر الماضي إلى أعلى مستوى لها منذ 19 شهرًا**

يشير التقرير الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) إلى ارتفاع ملحوظ في مؤشر أسعار الغذاء العالمية خلال شهر نوفمبر 2024، حيث وصل إلى أعلى مستوى له منذ أبريل 2023. وقد ساهم ارتفاع أسعار الزيوت النباتية بشكل رئيسي في هذا الارتفاع، على الرغم من بعض التراجعات في أسعار منتجات أخرى مثل اللحوم والحبوب والسكر.

معلومة مصورة

تطور الاحتياطي النقدي الأجنبي خلال عام 2024

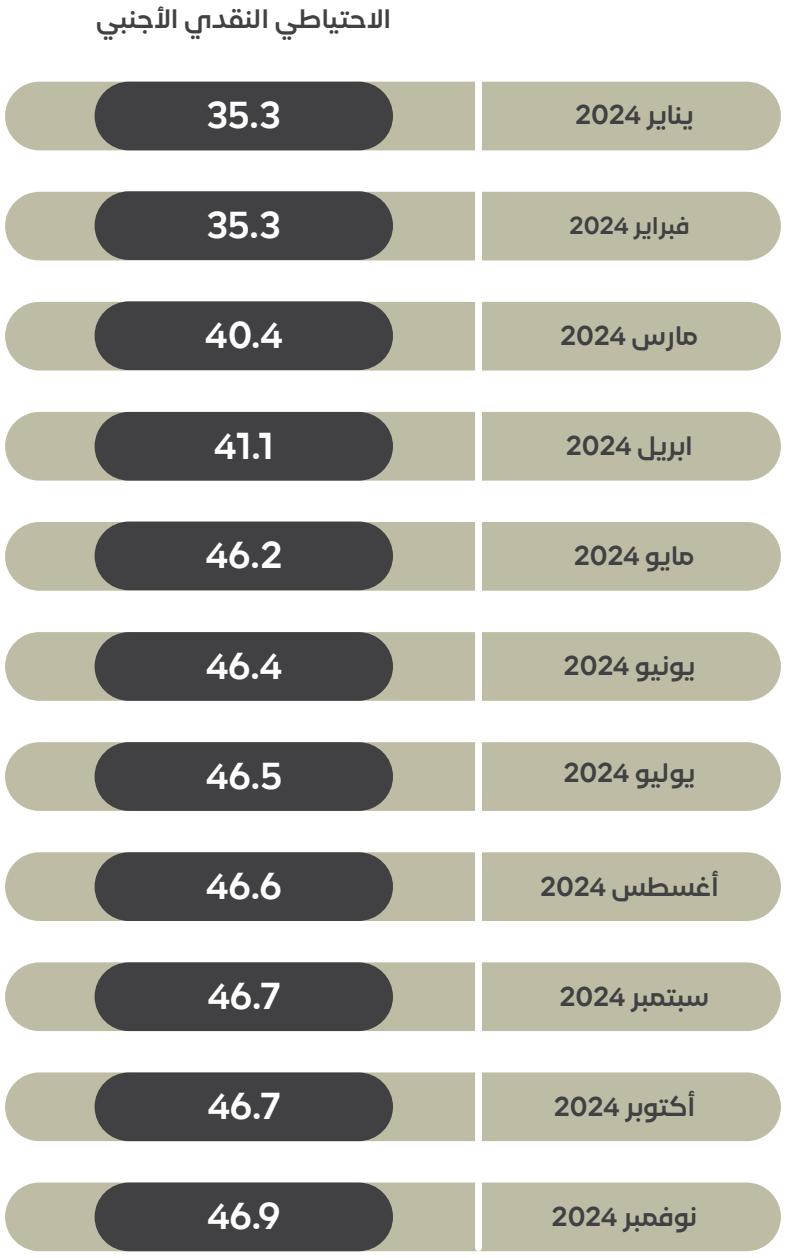

المصدر: البنك المركزي،2024

مقالات تحليلية

ارتفاع الاحتياطي النقدي المصري: دلالات اقتصادية وآثار مستقبلية»

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشهد الجنيه المصري تراجعًا مستمرًا مقابل الدولار الأمريكي في الفترة الأخيرة، حيث يتداول حاليًا عند حوالي 50 جنيهًا مقابل الدولار، وهو أدنى مستوى له منذ أن سمحت مصر بهبوطه بنحو 40% في مارس الماضي، في مسعى لجذب التمويل الأجنبي ووقف الأزمة الاقتصادية التي استمرت لأكثر من عامين. هذا التراجع يثير قلقًا متزايدًا لدى المواطنين والأسر المصرية وكذلك الأوساط الاقتصادية والمالية.

الاحتياطي النقدي يعد من العوامل الحيوية في النظام المالي والنقدي لأي دولة، حيث يمثل الموارد المالية التي يحتفظ بها البنك المركزي. في مصر، يلعب البنك المركزي دورًا محوريًا في إدارة هذا الاحتياطي واستخدامه لدعم الاقتصاد الوطني والحفاظ على استقراره. تتعدد أهمية الاحتياطي النقدي المصري، إذ يسهم في استقرار العملة، وتمويل الواردات، وسداد الديون الخارجية، مما يحمي الاقتصاد من مشكلات السيولة ويعزز الثقة في قدرة البلاد على الوفاء بالتزاماتها المالية. كما يساهم في

تمويل الاستثمارات والمشاريع الكبرى، مما يعد عامل جذب crucial للاستثمارات الأجنبية. تستند الاحتياطات النقدية في مصر إلى خمسة مصادر رئيسية: تحويلات المصريين المغتربين، إيرادات السياحة، عائدات قناة السويس، الصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر.

تطور الاحتياطي النقدي المصري

الشكل -1 تطور الاحتياطي النقدي (مليار دولار) - شهريًا

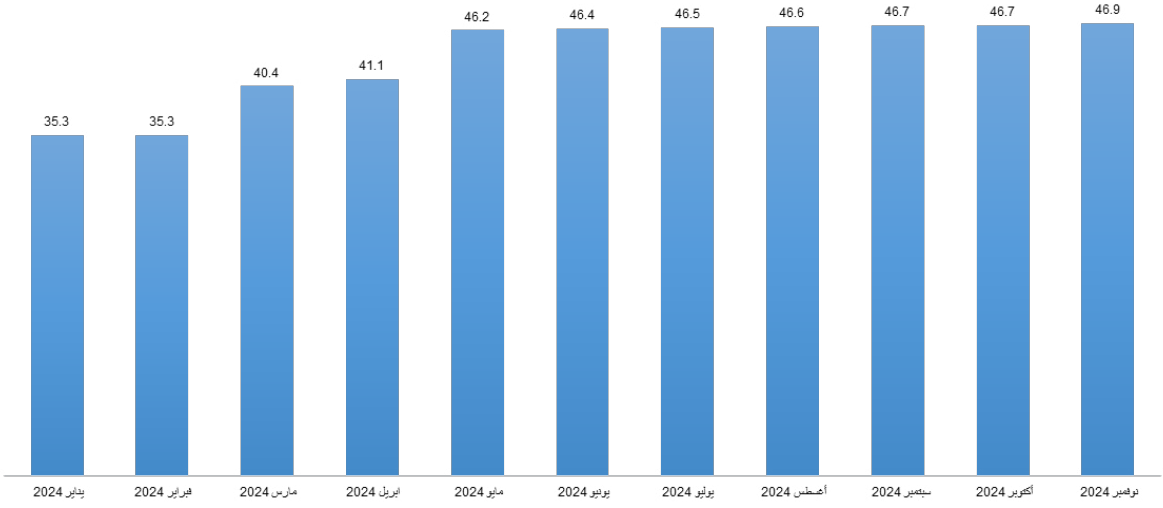

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

سجل الاحتياطي النقدي المصري أعلى مستوياته على الإطلاق خلال شهر نوفمبر 2024 حيث سجل نحو 46.95 مليار دولار مقابل 41.057 مليار دولار المسجلة خلال شهر أبريل 2024، تمكَّن الاحتياطي النقدي من استعادة زخمه منذ فبراير 2024؛ إذ حقق ارتفاعات متتالية منذ ذلك الحين وحتى شهر مايو 2024 محاولًا

تجاوز تأثيرات الأزمات العالمية التي بدأت بجائحة كورونا عام 2020 حتى اندلاع الحرب الأوكرانية عام 2022 التي أثرت على كافة مصادر العملات الأجنبية، بداية من تراجع الصادرات والإيرادات السياحية وعوائد قناة السويس بسبب توقف حركة التجارة العالمية واضطراب قطاع الشحن، وانتهاءً بتخارج استثمارات الصناديق المالية الأجنبية من الأسواق الناشئة. ومن الجدير بالذكر أن الاحتياطي النقدي يستطيع أن يوفر احتياجات البلاد من المواد الخام اللازمة للإنتاج والسلع والخدمات الاستراتيجية، لمدة تتجاوز سبعة أشهر، وهو ما يعبر عن قوة الاقتصاد القومي.

مُحفزات ارتفاع الاحتياطي النقدي المصري

جاءت الزيادة القياسية التي سجلها الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية بدعم من عدد من العوامل المتتالية التي يُمكن عرضها على النحو الآتي:

1. **صفقة صندوق النقد الدولي:** جاءت صفقة صندوق النقد الدولي في مارس 2024، بزيادة قيمة قرض مصر إلى 8 مليارات دولار، بزيادة عن ثلاثة مليارات دولار، كان قد تم الاتفاق عليها في ديسمبر 2022 ليترتب على هذا الاتفاق عدة مؤشرات إيجابية فسيتم تحقيق فائض أولي في الموازنة، وتحقيق توازن بين الإنفاق والدين العام، بالإضافة إلى الإبقاء على معدل التضخم ضمن النطاق المستهدف للبنك المركزي، واستخدام السياسة المالية لدعم الفئات الضعيفة، كما سيتم مواصلة الالتزام بمرونة سعر الصرف والتراكم التدريجي للعملات الأجنبية وعليه، سيتم مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي بدأت ببرنامج الإصلاح

الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي خلال الفترة 2016-2019، بما في ذلك تحسين الحوكمة المالية، وخفض الاحتياجات التمويلية، وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وإفساح المجال للإنفاق على القطاعات ذات الأولوية (مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية)، وتحسين إدارة المالية.

2. رسوم قناة السويس: تعتبر قناة السويس من أهم ممرات النقل البحري بين أوروبا وآسيا وأحد أهم مصادر النقد الأجنبي للحكومة المصرية، توفر أيضًا بشكل مباشر وغير مباشر العديد من فرص العمل في العديد من المجالات الأخرى، وسجلت ايردات قناة السويس خلال العام المالي 2023/2022 حوالي 8.8 مليار دولار كما شهدت حركة الملاحة بالقناة أيضًا زيادة في أعداد السفن العابرة لقناة السويس بنسبة 55.1% لتصل إلى 25.9 ألف سفينة عام 2023/2022، وهو الأعلى في تاريخ القناة، مقابل 16.7 ألف سفينة عام 2014/2013.

إيرادات قناة السويس سنويًا (مليار دولار)

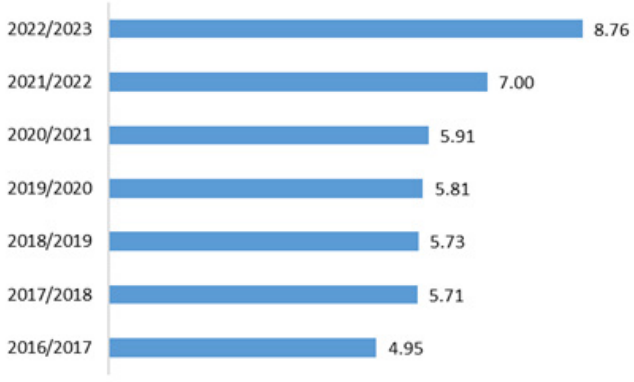

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

3. صافـي الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر: شـهدت مصـر زيـادة فـي تدفقـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر إليهـا حيـث شـهد العـام المالـي 2022/2021 أكبـر زيـادة فـي تدفقـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر إلـى مصـر حيـث بلـغ حجـم الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر 10.04 مليـار دولار بزيـادة قدرهـا 12.3% مقارنـة بعـام 2022/2021.

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر سنويًا (مليار دولار)

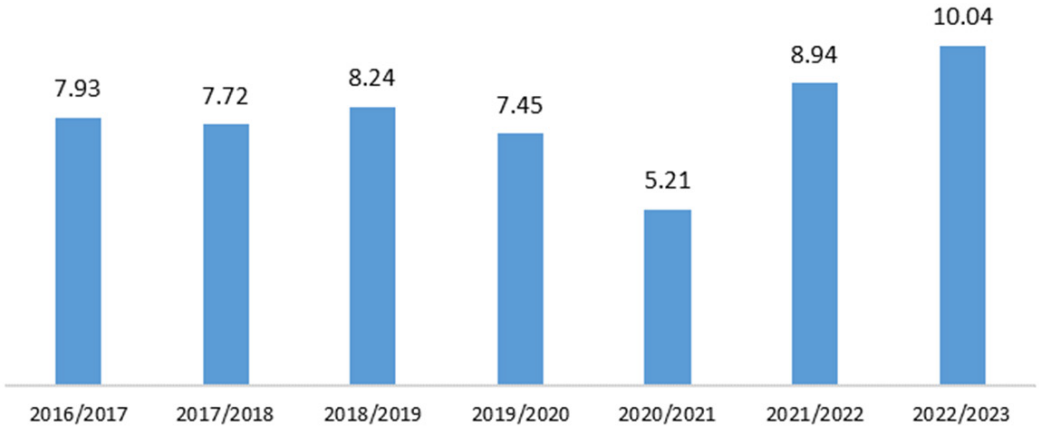

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية.

اتصـالًا، زاد الاهتمـام بالاسـتثمار الأجنبـي والتنافـس علـى جذبـه؛ لكونه أحـد محـركات النمـو الرئيسـية وزيـادة الإنتاجيـة الكليـة، والإسـراع بالاندمـاج فـي الأسـواق العالميـة. وتعتبـر مصـر واحـدة مـن الوجهـات الاسـتثمارية الرئيسـية فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا، وفـي السـنوات الأخيـرة قامـت الحكومـة المصريـة بتبنـي سلسـلة من الإصلاحـات والتحسـينات لتعزيـز منـاخ الاسـتثمار وجـذب المزيـد مـن الاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة إلـى الـبلاد ، فقـد سـعت الحكومـة

المصرية للعمل على تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، من خلال إصلاح وتحسين وتقوية الإطار التنظيمي والمؤسسات ذات الصلة بمجال الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال الاستفادة من الممارسات والسياسات الدولية الناجحة لتعزيز وإصلاح نظام الاستثمار المصري.

4. تعاون مصري أوروبي: أعد الاتحاد الأوروبي حزمة مساعدات حجمها 7.4 مليار يورو (8.08 مليار دولار) لمصر تهدف إلى دعم اقتصادها وسط مخاوف من أن يؤدي الصراع في غزة والسودان إلى تفاقم المشاكل المالية في البلاد وذلك في ضوء زيارة رئيسة المفوضية الأوروبية «أورسولا فون دير لاين» للقاهرة بهدف إجراء مباحثات حول دعم التنمية الاقتصادية في مصر وتخفيف تأثير الأزمة الاقتصادية الراهنة. ودائمًا الاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم أجندة التنمية المصرية لعام 2030 لضمان استقرار الاقتصاد المصري الكلي على المدى الطويل والنمو الاقتصادي المستدام، وسيدعم التمويل وسيواكب التقدم المحرز فيما يتعلق بتلك الأولويات والأهداف المحددة بشكل مشترك، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز لاستثمارات القطاع الخاص بكل طاقته وهذا بدوره سيساعد على تخفيف التأثير الناجم عن الأزمات الدولية والإقليمية الحالية، بما يصب في صالح الاستقرار والأمن المشترك لكلا الجانبين. بالإضافة إلى دعم الاتحاد الأوروبي لجهود مصر المستمرة لتعزيز بيئة الأعمال والاستثمار بها لتسهيل تدفقات التجارة والاستثمار وبما يتماشى مع التزاماتها الدولية، وخاصة التزاماتها نحو الاتحاد الأوروبي.

5. جهود مستمرة: تبذل الحكومة المصرية جهودًا كبيرة لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك من خلال تحسين

بيئة الاستثمار، إذ قامت الحكومة المصرية بإصدار قانون الاستثمار الجديد، الذي يُقدم مزايا وتسهيلات للمستثمرين. كما تعمل الحكومة على تحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات المقدمة للمستثمرين. كما تُشارك مصر في المؤتمرات الدولية للترويج لفرص الاستثمار المتاحة في مختلف القطاعات. كما تُطلق الحكومة حملات إعلامية للتوعية بأهمية الاستثمار في مصر. وتسعى الحكومة المصرية إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال جذب المزيد من الاستثمارات.

ختامًا، تمكن الاحتياطي النقدي المصري من تجاوز التداعيات السلبية للأزمات العالمية التي شهدها على مدار الأعوام السابقة بفعل جهود الدولة الحثيثة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وبدعم من صفقة رأس الحكمة، وحزمة الاتحاد الأوروبي، وتأمين قرض صندوق النقد الدولي فالاحتياطي النقدي المصري يلعب دورًا حاسمًا في دعم الاقتصاد المصري وحمايته من التقلبات الاقتصادية. وبفضل الزيادة في الاحتياطي النقدي المصري، عزز ذلك الثقة وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتمويل المشاريع الكبرى، وسيحقق ذلك استقرار نسبي للعملة. ومع التخطيط الجيد والإدارة الحكيمة، يمكن لمصر الاستفادة القصوى من الاحتياطي النقدي وتعزيز نموها الاقتصادي.

مقالات تحليلية

ضغوط بيعية... لماذا هوت قيمة الجنيه المصري لأكثر من 50 جنيهًا للدولار؟

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استقرت العملة المصرية قرب أدنى مستوياتها على الإطلاق مقابل نظيرتها الأمريكية عند حوالي 50.5 جنيه للدولار لتبلغ خسائرها نحو 2% منذ بداية الشهر الجاري، متأثرة بزيادة الطلب على العملة الأجنبية، وقرب حصول البلاد على الشريحة الرابعة لقرض صندوق النقد الدولي الذي يشترط مرونة سعر الصرف، وفيما يلي تحليلًا وافيًا لأسباب تراجع قيمة العملة المحلية من جديد.

تطور قيمة الجنيه المصري خلال العام الجاري

قرر البنك المركزي المصري بشكل مفاجئ في السادس من مارس 2024 خفض قيمة الجنيه المصري للمرة الرابعة منذ أوائل عام 2022من 30 جنيه لكل دولار إلى 49 جنيهًا لكل دولار، ليستقر عقب ذلك عند مستويات تُقارب 47 جنيهًا لكل دولار، كما يُبين الشكل الآتي:

الشكل -٦ سعر صرف الجنيه مقابل الدولار

Source- XE, US Dollar to Egyptian Pound Exchange Rate Chart.

جاء قرار البنك المركزي في ظل تراجع النقد الأجنبي، واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وارتفاع معدل التضخم، وزيادة الحاجة لتدبير النقد الأجنبي لسداد التزامات الدولة، والإفراج عن البضائع بالموانئ، وفي ضوء تعقد وتشابك التحديات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة أولت الدولة أهمية خاصة للسيطرة على معدلات التضخم قبل التوجه لمعالجة أوضاع النقد الأجنبي.

ويُبين الشكل ٦، استقرار قيمة الجنيه المصري منذ 6 مارس وحتى 5 أغسطس، حيث ارتفعت قيمته من جديد، وذلك بعد أسبوع من إكمال صندوق النقد الدولي لمراجعته المالية الثالثة لمصر، مما يسمح للحكومة بسحب 820 مليون دولار. هذا المبلغ هو جزء من قرض إنقاذ بقيمة 8 مليارات دولار يهدف إلى دعم الاقتصاد المصري، والذي تباطأ بسبب نقص العملة الأجنبية، وارتفاع التضخم، والاضطرابات في البحر الأحمر التي أثرت على عائدات قناة السويس.

كما يوضح الشكل انخفاض قيمة الجنيه المصري لمستويات تتراوح بين 48 جنيه لكل دولار، و49 جنيه لكل دولار حتى العاشر من ديسمبر 2024، ليأتي ذلك على خلفية تصريحات رئيس الوزراء المصري «مصطفى مدبولي» نهاية الشهر الماضي أن سعر الصرف قد يتحرك صعودًا أو هبوطًا في حدود 5% خلال الفترة المقبلة، ما وصفه بأنه أمر طبيعي حسب حجم الطلب على الدولار.

تجدر الإشارة إلى أن مرونة سعر صرف الجنيه تنال اهتمامًا كبيرًا من صندوق النقد الدولي خاصة في مباحثاته مع الجهات الحكومية في مصر بخصوص مراجعات برنامج تمويل البلاد. وفي الشهر الماضي، أفادت بعثة صندوق النقد إلى مصر بأن البنك المركزي «أكد التزامه بالحفاظ على نظام سعر الصرف المرن» لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية.

مُحركات تراجع قيمة الجنيه المصري

جاء الانخفاض في قيمة الجنيه المصري بسبب عددًا من العوامل الخارجية، والتي يُمكن عرضها على النحو الآتي:

• ضغوط بيعية: بلغ حجم معاملات بيع وشراء الدولار في سوق ما بين البنوك في مصر (الإنتربنك) حوالي مليار دولار خلال الأسبوع الأول من ديسمبر، إذ ارتفعت التعاملات اليومية في بعض أيام الأسبوع الماضي لما بين 300 و400 مليون دولار مقارنة مع 100 مليون إلى 150 مليون دولار في الأسبوع الذي سبقه، وجاءت تلك الضغوط البيعية نتيجة لتحويل المستثمرين الأجانب لأرباحهم من الاستثمار في أذون وسندات الخزانة بالعملة المحلية قبيل

نهاية العام، ووسط خروج طفيف من بعضهم إثر تسارع التوترات الجيوسياسية بالمنطقة، فيما تزايدت حركة بيع العملاء للدولار بالمصارف تزايدت خلال الأيام الماضية للاستفادة من الارتفاع غير المسبوق في السعر.

- **ضغوط موسمية:** يُمكن إرجاع انخفاض الجنيه إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية بفعل جني المستثمرين الأجانب للأرباح، وتجديد عقود الشركاء الأجانب، وزيادة الواردات، في الوقت الذي انخفضت فيه إيرادات الحكومة الدولارية.

- **مراجعة صندوق النقد الدولي:** تمثل المراجعة الرابعة لبرنامج صندوق النقد الدولي مع مصر عامل ضغط أيضًا على سعر صرف العملة المحلية، حيث أفادت بعثة صندوق النقد إلى مصر بأن البنك المركزي «أكد التزامه بالحفاظ على نظام سعر الصرف المرن» لحماية الاقتصاد من الصدمات، مشيدة بالإصلاحات التي نفذتها الحكومة.

- **نزوح الأموال الساخنة:** تأثرت قيمة العملة المصرية بالتخارج الجزئي للأجانب من أدوات الدين الحكومية، واسترداد أذون الخزانة قصيرة الأجل التي أُصدرت في وقت سابق من هذا العام، مع اختيار المستثمرين لجني الأرباح في نهاية السنة. إلى جانب، زيادة واردات الغاز الطبيعي، كما شكلت شركات الأدوية عامل ضغط في الطلب على الدولار في ظل مساعي مواجهة أزمة نقص الأصناف في السوق المحلية، حيث عادت مصر منذ بداية العام الحالي إلى استيراد الغاز المسال، بعد توقفها منذ 2018 بدعم من اكتشافات جديدة للغاز، في مقدمتها حقل ظهر.

فـي المقابـل، توقعـت مجموعـة «جولدمـان سـاكس» أن يرتفـع الجنيـه المصـري فـي أوائـل 2025 مـع انحسـار سلسـلة مـن تدفقـات المحافـظ الموسـمية، بعدمـا تخطـى حاجـز 50 جنيهًـا أمـام الـدولار ليصـل إلـى مسـتوى قياسـي منخفـض الأسـبوع الحالـي. كمـا أظهـر اسـتطلاع رأي أجـراه بنـك «إتـش إس بـي سـي» أن مصـر هـي السـوق «الأكثـر شـعبية» فـي الشـرق الأوسـط بيـن المسـتثمرين «الإيجابييـن» تجـاه الدولـة الواقعـة فـي شـمال أفريقيـا، حيـث يـرون أنهـا تتمتـع بنظـرة مسـتقبلية أكثـر إيجابيـة.

مقالات تحليلية

بين الثروة والدمار: هل يحدد النفط مصير سوريا؟

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

لا يمكن إهمال دور مصادر الطاقة في رسم التوازنات السياسية بين مدخلات المعادلة السورية، أو بعبارة أخرى يكاد يكون رسم ملامح المستقبل السوري ضربًا من المستحيلات في ظل الفوضى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، إذا لم يحدث اهتمام كبير بحقيقة المعادلة الناجمة عن توزع مصادر الطاقة وبالأخص حقول ثروات وموارد قطاع النفط السوري بين الأطراف المتحكمة بحيازات جغرافية في الصراع السوري، لأن الطاقة هي إحدى أهم مفاتيح الحل والتوجه نحو بناء سوريا متناغمة ومتوافقة بين مختلف مكوناتها الساعية للتعايش بصورةٍ مشتركة.

يطرح سقوط نظام الأسد العديد من الأسئلة والتي من ضمنها السؤال حول ما يحمله المستقبل لقطاع النفط الخام في سوريا، والذي أصابته الحرب الأهلية المستمرة منذ عام 2011 بالشلل والسقوط.

قد لا يكون لدى سوريا الكثير من النفط الخام والغاز الطبيعي لتشكل نقطة ارتكاز وإتزان هامة في صناعة النفط والغاز أو مصدر للتنافس مع الدول الفاعلة في صناعة الطاقة بشكل عام، غير أن الأهمية الجيوسياسية لها تكمن في موقعها الجغرافي الذي جعل منها نقطة عبور وممرًا طبيعيًا لموارد الشرق الأوسط وبالأخص النفط الخام والغاز الطبيعي. ولكن تعاني حقول النفط والغاز الطبيعي في سوريا من أزمات كبيرة ومتكررة، وذلك منذ اندلاع الصراعات في البلاد، في أعقاب أحداث 2012، ووجود العديد من الجماعات المسلحة، والتي تحاول السيطرة على هذه الحقول النفطية. وعليه، تشهد حقول النفط الخام والغاز الطبيعي في سوريا حالًا سيئًا، جراء الحروب والنزاعات وعدم التطوير، وهو ما لا يتناسب أو يُلائم ما تحويه من احتياطيات قد تغير من موقع سوريا النفطي على المستوي الإقليمي.

أصابت الحرب الأهلية السورية المستمرة منذ 13 عامًا، وعقوبات القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، قطاع الطاقة في البلاد بالشلل، ما جعل سوريا تعتمد بشكل كبير على الواردات من إيران.

ملامح قطاع النفط في سوريا:

في يناير 2011، وقبيل اندلاع الاحتجاجات والمظاهرات المناهضة للنظام السوري، كشف سفيان العلاو وزير النفط آنذاك أن إنتاج سوريا من النفط الخام خلال عام 2010 بلغ حوالي 141 مليون برميل من النفط، بمعدل يومي يصل إلى حوالي 386 ألف برميل من النفط الخام، وبزيادة قدرها حوالي 9400 براميل يوميا مقارنة مع عام 2009. حيث يبلغ إجمالي الاحتياطي النفطي في سوريا يُقدر بنحو 2.5 مليار برميل، وتحتل سوريا المرتبة الـ31 عالميًا في احتياطيات النفط، وتمثل حوالي 0.2% من إجمالي احتياطي النفط العالمي البالغ حوالي 1.6 تريليون برميل نفطي.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من الإنتاج السوري قبل عام 2011 لا يتم تسجيلها في منظمة أوبك، نظرًا لأنها تباع في السوق السوداء بسعر حوالي 84 دولارا للبرميل، في وقت كان فيه سعر البرميل في أوبك وقتها يصل إلى 110 دولار للبرميل النفطي الواحد.

استنادًا إلى ما سبق، مثل كل الصراعات في العالم، سعت الأطراف المتصارعة في سوريا منذ 2011 للاستحواذ على الموارد الطبيعية والسيطرة على الثورة النفطية، وذلك بهدف توظيف عائدها في المجهود الحربي وتعزيز النفوذ والسيطرة على مداخلات الاقتصاد السوري. ومنذ عام 2012، بدأ النظام السوري يخسر حقول النفط وآباره تباعًا، وظهرت حقول وآبار جديدة لم تكن تلك الأسماء موجودة من قبل، وقد تداولت فصائل المعارضة السورية والجماعات الإسلامية السيطرة على المواقع والحقول النفطية الهامة في سوريا والتي يقع غالبها شمال شرق سوريا.

وفي مطلع 2014، تحدثت التصريحات الصادرة عن وزير النفط السوري سليمان العباس عن انخفاض إنتاج النفط إلى حوالي 5% فقط، إذ وصل إلى حوالي 14 ألف برميل يوميًا من أصل حوالي 386 ألف برميل يوميًا من النفط الخام، والجدير بالذكر أن خسائر قطاع النفط السوري بلغت حوالي 115 مليار دولار وذلك في الفترة الممتدة من مارس 2011 حتي نهاية عام 2023.

كان قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي من أبرز القطاعات التي عانت من تراجع كارثي، حيث قدرت الخسائر بنحو 115 مليار دولار نتيجة لانخفاض الإنتاج من حوالي 400 ألف برميل يوميّا إلى أقل من حوالي 15 ألف برميل نفطي. هذا التراجع الحاد في الإنتاج أسهم في تدهور الإيرادات النفطية التي كانت تُشكل أحد المصادر الأساسية لتمويل خزينة الدولة السورية.

تأثير الصراعات على معدلات الإنتاج في سوريا:

بشكل عام، تراجع إنتاج حقول النفط الخام في سوريا جراء الصراعات المتلاحقة، إلى حوالي 15 ألف برميل يوميًا، بعد أن وصل إلى مستويات قياسية قبل اندلاع الحرب الدائرة في البلاد منذ أكثر من 13 عامًا. وبلغ إنتاج سوريا من النفط في سوريا 406 ألف برميل يوميًا في عام 2008، وانخفض عام 2009 ليصبح حوالي 401 ألف برميل يوميًا، ثم انخفض إلى حوالي 385 ألف برميل في عام 2010، و353 ألف برميل في عام 2011، و171 ألف برميل في عام 2012.

وواصل الإنتاج تراجعه إلى 59 ألف برميل في عام 2013، ثم 33 ألفًا في عام 2014، ثم 27 ألفًا في عام 2015، و25 ألف برميل يوميًا في عامي 2016 و2017، و24 ألف برميل في عام 2018. وقُدر إنتاج حقول النفط في سوريا لعام 2021 بنحو 31.4 مليون برميل، بمتوسط إنتاج يومي 85.9 ألف برميل، يصل منها 16 ألف برميل للمصافي.

إجمـالًا لمـا سـبق، منـذ عـام 2011، توقـف عمليـات البحـث والاستكشـاف بصـورة كاملـة، مـع امتنـاع المؤسسـات الدوليـة عـن تقديـم أي تمويـل لهـا، وهـو مـا أضعـف فـرص نمـو معـدلات الإنتـاج، حيـث انخفـض إنتـاج النفـط الخـام والمكثفـات والسـوائل الغازيـة فـي سـوريا مـن 353 ألـف برميـل يوميًـا خلال عـام 2011 إلـى حوالـي 40 ألفًـا العـام الماضـي 2023، أي أنـه سـجل تراجعًـا حـادًا بمقـدار يتجـاوز حوالـي 300 ألـف برميـل يوميًـا خلال 13 عامًـا.

علاوة علـى ذلـك، دفعـت العقوبـات بالنظـام إلـى الاعتمـاد علـى واردات النفـط الخـام مـن إيـران، مـن أجـل الحفـاظ علـى اسـتمرار إمـدادات الطاقـة، ففـي عـام 2024 وحـده -وحتـى الآن- أرسـلت إيـران مـا يقـرب مـن حوالـي 20 مليـون برميـل مـن النفـط الخـام إلـى سـوريا. وهنـا تجـدر الإشـارة إلـى عـودة ناقلـة نفـط إيرانيـة وذلـك بعـد أن كانـت متجهـة إلـى سـوريا فـي البحـر الأحمـر مبتعـدة عـن وجهتهـا الأصليـة بعـد الإطاحـة بالنظـام السـوري.

والجديـر بالذكـر، تبلـغ احتياطيـات النفـط الخـام فـي سـوريا حوالـي 2.5 مليـار برميـل مـن النفـط الخـام (مسـتويات ثابتـة منـذ عـام 2007)، وتبلـغ حصـة سـوريا مـن إنتـاج النفـط الخـام المحلـي حاليًـا 31%، يبلـغ متوسـط الطلـب علـى النفـط السـوري فـي الوقـت الحالـي حوالـي 100 ألـف برميـل يوميًـا فـي المتوسـط، نحـو 80% مـن الديـزل/ زيـت الغـاز، والباقـي مـن البنزيـن ووقـود الطائـرات. وتمتلـك سـوريا حاليًـا مصفاتيـن لتكريـر النفـط، وهمـا مصفـاة حمـص بطاقـة 107100 برميـل يوميًـا، ومصفـاة بانيـاس بطاقـة 120 ألـف برميـل يوميًـا.

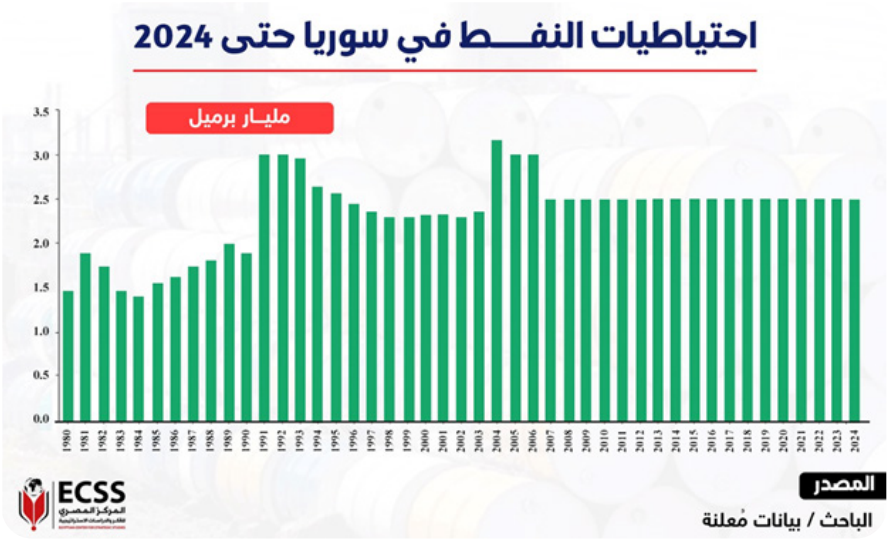

استكمالًا لما سبق، لم يختلف الوضع كثيرًا بإنتاج الغاز الطبيعي في سوريا، ليسجل هو الآخر تدهورًا حادًا بمعدلاته، فبعد أن سجل أعلى أرقامه تاريخيًا في عام 2010، انخفض إلى مستويات منخفضة، حيث بلغت مستويات الإنتاج في عام 2010 حوالي 8.5 مليار متر مكعب من الغاز يوميًا، وتراجعت إلى حوالي 3 مليار متر مكعب في عام 2023.

وفي السياق ذاته، تراجعت احتياطيات الغاز الطبيعي في سوريا إلى حوالي 0.2 تريليون متر مكعب، وذلك وفقًا لبيانات عام 2024.

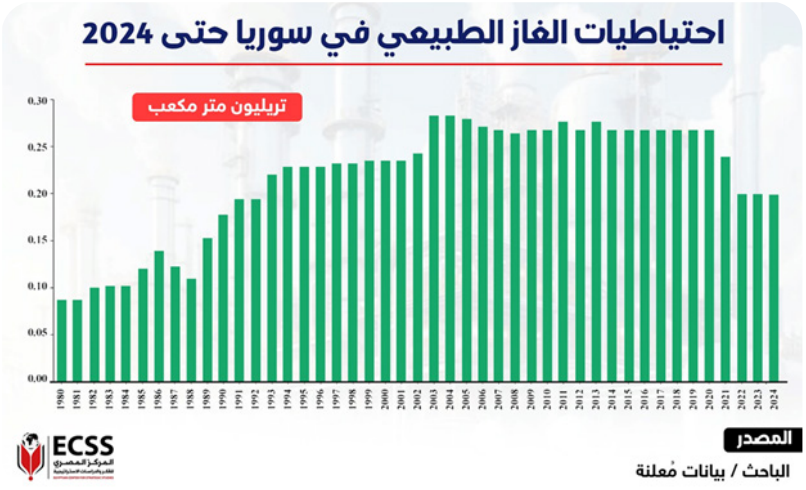

الجغرافيا السياسية لحقول النفط الخام والغاز الطبيعي في سوريا:

تُشكل صعوبة الوصول إلى مصادر الطاقة الأساسية وبالأخص النفط الخام والغاز الطبيعي (أو التخلي عنه) مصدر قلق اقتصادي وسياسي للدول الفاعلة في الخريطة العالمية وخصوصًا صناعة الطاقة (سواء المنتجة أو المستهلكة). وعلى مر التاريخ الحديث، تُرجم هذا القلق على هيئة حروب ونزاعات واتفاقات وأيضًا شراكات، تلك الصور التي أعادت تشكيل خرائط العالم تحت شعارات وصور مختلفة.

تاريخيًا، لا تُشكل دمشق رافدًا هامًا لمعادلة الطاقة العالمية (محدودية الإنتاج والاحتياطيات) مقارنةً مع بعض الدول الأخرى في الشرق الأوسط، ولا تعوم على بحر من النفط والغاز الطبيعي بخلاف العديد من الدول العربية والمنابع النفطية في المنطقة، إلا أنها وعلى الرغم من ذلك فهي تمتلك مقومات جغرافية تمنحها دورًا مميزًا في خارطة توزيع موارد الطاقة المختلفة، وخاصةً خريطة توزيع الطاقة الأحفورية. إذ أنها تعتبر نقطة عبور استراتيجية، يمكنها المساهمة في تقليص نفقات نقل الطاقة من دول المنطقة باتجاه البحر المتوسط الذي يُشكل البوابة الآسيوية الأهم على الدول الغربية، لذلك تأتي أهمية سوريا في خارطة توزيع الطاقة من تموضعها الجغرافي في موقع يتمتع بأهمية استراتيجية للقوى العالمية.

وهنا يمكن القول بأن موارد سوريا من النفط والغاز في لعبة الطاقة الكبرى تُعد هامشية ومحدودة مقارنة بما هو متاح في منطقة

الشرق الأوسط. إذ لا يتجاوز إنتاجها من النفط الخام حوالي 15 ألف برميل يوميًا (0.45% من حجم الإنتاج النفطي العالمي)، وحوالي 1.5% نسبة إلى إنتاج منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ذورة الإنتاج النفطي في سوريا عام 2022. ويُشكل الاحتياطي النفطي المؤكد حوالي 0.15% من الاحتياطي العالمي فقط، وحوالي 0.3% من إجمالي الاحتياطات المؤكدة في الشرق الأوسط.

هل من تأثير للأحداث على سوق النفط؟

بشكل عام، تجاهلت أسواق النفط إطاحة نظام الأسد، بحيث إنها لم تُظهر رد فعل يُذكر (محدود) كون سوريا لم تكن سوى منتج متواضع للغاية، كما أن الأحداث لم تهدد الصادرات من المنطقة الأوسع نطاقًا. وعليه، ارتفعت أسعار النفط في التعاملات المبكرة، بعد الهبوط الكبير في الأسبوع الماضي، على وقع سقوط نظام الأسد، وتصاعد حدة التوترات في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها ليست المرة الأولى التي تنجح فيها الأسواق النفطية في استيعاب تداعيات الصراع في الشرق الأوسط، وهو ما يرجح أن ينسحب على توقعات سعر النفط بشكل عام.

إلا أنه ومنذ بدأت حرب غزة في السابع من أكتوبر 2023، وحتى اليوم اعتادت أسعار النفط على تسجيل استجابة سريعة لتتفاعل مع التوترات الجيوسياسة، لكن سرعان ما تنجح في استيعاب تقدير علاوة المخاطر، لتعود إلى التركيز على آليات العرض والطلب.

خلاصة القول، إن الأهمية الجيوسياسية لدمشق لا تكمن في ما تمتلكه من مقومات في صناعة النفط الخام والغاز الطبيعي،

بـل بموقعهـا الجغرافـي المتميـز، والـذي كان أحـد أهـداف الحـرب غيـر المعلنـة فيهـا والحـرب علـى غـزة. حيـث شـكل وقـودًا لإطالـة أمدهـا وتوسـع نطاقهـا فـي الشـرق الأوسـط، الناتـج مـن تضـارب مصالـح جميـع الـدول، والتـي يتحـدد نفوذهـا الجيوسياسـي ودورهـا الاسـتراتيجي بقدرتهـا علـى التحكـم بأسـواق الطاقـة ومنابعهـا الحيويـة (إنتاجًـا وعبـورًا وتصديـرًا).

وفـي الأخيـر، مـن غيـر المرجـح أن يكـون لانهيـار نظـام الأسـد الـذي دام فـي سـوريا لأكثـر مـن حوالـي 53 عامًـا، انعكاسـات إيجابيـة فوريـة علـى قطـاع النفـط السـوري، فالصـراع الـذي شـهدته سـوريا لسـنوات طويلـة والعقوبـات الدوليـة، أجهـزت علـى مختلـف القطاعات الاقتصاديـة وتركتهـا فـي حالـة شـلل شـبه كامـل، وبالأخـص قطـاع النفـط والغـاز الطبيعـي. لأنـه بعـد أكثـر مـن عقـد مـن الصراعـات والأزمـات المتتاليـة، أصبحـت البنيـة التحتيـة النفطية في سـوريا بحاجة ماسـة إلـى إعـادة تأهيـل، ويتطلـب إنعـاش القطـاع اسـتثمارات كبيـرة، لإصلاح المرافـق، وتحديـث معـدات التنقيـب والإنتـاج وعلاج سـنوات عديـدة مـن التدميـر والشـلل.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg